هل إسرائيل بحاجة لمراكز أبحاث؟

حنا إلكا مايرز / منتدى الشرق الأوسط

ربما كانت مراكز الأبحاث، ذات مرة، ظاهرة أميركية محضة، لكنها بدأت الآن تتخذ لها جذوراً في عدد من البلدان، بما فيها إسرائيل. ففي الولايات المتحدة، مراكز الأبحاث مؤثرة بشكل هائل. أما الأمثلة البارزة، كـ " معهد هيريتاج"، "معهد هوفر"، "معهد المشروع الأميركي (AEI)"، و"معهد بروكينغز"، فهي من بين مؤسسات وأمورأخرى تعمل كمصادر دوائر موظفين للإدارات الجديدة كما أن تأثيرها على السياسة معبَّر عنه بوضوح. ففي العراق، على سبيل المثال، ساعدت لجنة بيكر – هاميلتون، مشمولة برعاية مشتركة من قبل "المعهد الأميركي للسلام"، "مركز دراسات الرئاسة"، و"معهد جيمس أ. بيكر 3 للسياسة العامة"، من جهة، ومن جهة أخرى "إختيار النصر" لـ "معهد المشروع الأميركي" الذي قاد الى الزيادة (زيادة عديد القوات الأميركية في العراق)، على تحديد النقاش الأميركي.

في كل الأحوال، فشلت مراكز الأبحاث في إسرائيل، بالتأثير على السياسة بشكل هام وبارز برغم ثقافة إسرائيل الدمقراطية، رزانة نقاشاتها السياسية، وبرغم واقع إمتلاك إسرائيل، لكل نسمة من السكان، نسبة مئوية من مراكز الأبحاث أعلى من تلك التي للولايات المتحدة.

بدايات مراكز الأبحاث

بدأت ظاهرة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة في العام 1916 عندما جمع روبرت س. بروكينغز مجموعة من الإصلاحيين السياسيين لتأسيس " معهد أبحاث الحكومة" الذي إندمج في العام 1927 مع مؤسستين شقيقتين لتأسيس "معهد بروكينغز". أما اليوم، فهناك أكثر من 1400 مركز أبحاث في الولايات المتحدة، والتي تشمل جميع المؤسسات التي تقوم بالبحث، التحليل، وعرض التوصيات لصناع السياسة والشعب بما يتعلق بالسياسة المحلية أو السياسة الدولية العامة. ففي الوقت الذي تقوم فيه معاهد الأبحاث السياسية بالتحقيق والتقصي بدقة عن جملة من قضايا السياسة الخارجية والمحلية، فإن مراكز الأبحاث تتسلسل من حيث الحجم من عمل الرجل الواحد كـ "معهد أبحاث سياسة الشرق الأوسط (IRMEP)" الى معاهد مثل "راند"، التي توظف أكثر من 1500 شخص. أما أبرز مراكز الأبحاث الأميركية - معهد المشروع الأميركي، بروكينغز، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلس العلاقات الخارجية – فقد تميل لليمين أو اليسار لكنها تظل مستقلة عن أي حزب سياسي. أما المراكز الأخرى، كـ "مركز التقدم

الأميركي" أو "هيريتاج" فهي، واقعاً وبالممارسة، مرتبطة بشكل وثيق أكثر، إن لم يكن مباشرة، بأحزاب سياسية.

كما أن مراكز الأبحاث الأميركية قد تختلف وتتنوع من حيث مستواها ونوع تمويلها. فالبعض، كـ "معهد AEI" و"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، يظل مستقلاً عن أموال الحكومة ويعتمد على دعم مؤسسات وتبرعات فردية. أما المعاهد الأخرى كـ " راند" و "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية"، فتنجز عقود أبحاث لحساب الحكومة الأميركية. أما على الطرف الآخر للطيف، فإن "معهد السلام الأميركي" و"مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين" فيتقبلان حجم ميزانيتهما من الحكومة الأميركية. ففي العام 2005، على سبيل المثال، قدم الكونغرس مبلغ 100 مليون دولار لـ "معهد السلام الأميركي" وذلك لمبنى جديد في واشنطن مول.

في الوقت الذي إنتشرت فيه الحرية والديمقراطية، كذلك فعلت مراكز الأبحاث. فهناك الآن أكثر من 5000 مركز أبحاث دولي: 1873 في الولايات المتحدة وكندا؛ 1186 في أوروبا الغربية؛ 480 في أميركا اللاتينية؛ 548 في جنوب وشرق آسيا؛265 في أفريقيا؛ 32 في أستراليا ونيوزيلندا؛ و 188 في الشرق الأوسط. ومن تلك التي في الشرق الأوسط هناك 35 منها في إسرائيل؛ 19 في تركيا؛ وتستضيف السلطة الفلسطينية 17 مركزاً على أراضيها. وهناك 6 دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع أعداد مراكز أبحاثها في الخانة المزدوجة.

أما مراكز الأبحاث الإسرائيلية الـ 35 فتتدرج من " معهد فان لير" الجيد التأسيس والدخل، بتركيزه على قضايا علمانية وإجتماعية، وصولاً الى " معهد ريت" الفتي نسبياً، الذي يدرس مواضيع أمنية وإجتماعية-إقتصادية. وهناك عدد من مراكز الأبحاث الملحقة والمنسوبة لمعاهد أكاديمية، بما فيها "معهد دراسات الأمن الوطني"، الذي إندمج مع " مركز جافي للدراسات الإستراتيجية" الأقدم عمراً في جامعة تل أبيب، "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية (BESA)" في جامعة بار- إيلان، و"مركز الأبحاث العالمية في الشؤون الدولية" الملحق بـ "مدرسة لودرللحكومة والديبلوماسية" والتي تركز كلها على الأمن الوطني وشؤون الشرق الأوسط. أما المعاهد الأخرى، كـ "معهد التخطيط السياسي للشعب اليهودي" و"مركز شاليم"، فمكرسة، بشكل خاص، لقضايا تتصل بالشعب اليهودي في إسرائيل.

مراكز الأبحاث الإسرائيلية تتجذر

ساعدت عوامل ثلاث في تقديم إسرائيل السلس لمراكز الأبحاث. العامل الأول هو ما يصفه " بنيامين بالينت"، وهو زميل في "معهد فان لير" في القدس ومساعد محررسابق لفصلية " آزور" الصادرة عن مركز شاليم، على أنه " الثقافة السياسية الغربية " لإسرائيل. الثاني هو تآلف الإسرائيليين مع نوع الحياة السياسية الأميركية، والمرتبط بالعامل الثالث : عدد الإسرائيلين المرتفع الذي عاش ودرس في الولايات المتحدة الأميركية. بالواقع، يحاجج " بالينت" قائلاً بأن معظم مؤسسي مراكز الأبحاث الإسرائيلية " مرتبطين بشكل جيد جداً بالولايات المتحدة لأنهم إما تعلموا وإما عاشوا هناك."
مع ذلك، فإن التآلف مع الحياة السياسية الغربية لا يمكن الإعتداد به وحده بما يتعلق بإنتشار مراكز الأبحاث الإسرائيلية. فبعد كل شيئ، وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، لم يُترجم التأثر بالمفاهيم السياسية الأميركية الى تأسيس لمراكز أبحاث. "فإذا كنت تعيش في الأردن، في النخبة الهاشمية، فإنك

تعود بالزمن الى الوراء من كونك كنت في الولايات المتحدة لتعمل لدى الحكومة كمستشار. فأنت لا تبدأ العمل بمركز أبحاث لأنه ليس هناك من مجال سياسي له،" يقول بالينت. وفي تناقض حاد مع معظم الدول العربية، يملك المناخ السياسي الإسرائيلي والهيئات الحكومية الشروط المسبقة الضرورية لتنفيذ تحليل سياسي مستقل للمشاكل الإجتماعية والسياسية. إذ تمتلك إسرائيل، تركيا وربما الإمارات العربية المتحدة، فقط، حرية الكلام وحرية الصحافة الكافية لمواصلة الأبحاث ذات الصلة بالسياسة وكذلك نشرها. وحينذاك حتى، تعتبر حرية إنتقاد سياسات الحكومة، في منطقة الشرق الأوسط ظاهرة إسرائيلية فريدة.
بالرغم من عددها، فإن لمراكز الأبحاث الإسرائيلية تأثير ضئيل. فحتى تلك التي من الوزن الثقيل، كـ "مركز شاليم"، "المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في هرتزيليا"، و"مركز القدس للشؤون العامة" ليس لها تأثير كبير على عملية صنع القرار الإسرائيلي. إذ هناك عدد من رؤساء مراكز الأبحاث يعترفون بإفتقارهم للتأثير السياسي. فعلى سبيل المثال، يعترف "إيال زيسر"، مدير وزميل أبحاث رفيع في "مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية" التابع لجامعة تل أبيب، بالإفتقار " للتأثير الحقيقي". أما "إفراييم إنبار"، وهو بروفسور سياسي في جامعة بار – إيلان ومدير "مركز بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية" فقد قال،" علينا أن نكون متواضعين في تقييمنا لتأثير مراكز الأبحاث"، كما لاحظ بالينت بأنه لا يبدو مطلقاً بأن لمراكز الأبحاث الإسرائيلية القيادية نفس مستوى النجاح أو التأثير كالتي لتلك التي في الولايات المتحدة. ليس هناك من "معهد AEI " هنا، إنه غير موجود ببساطة. أما "مركز شاليم"، ربما، فهو الأكثر قرباً، لكنه يشكل نوعاً من الدهشة بسبب كيفية إنفصاله عن الواقع الإسرائيلي في بعض الأحيان.

أما المعارض البارز الوحيد لتقييم كهذا فهو باري روبن، مدير" مركز الأبحاث العالمية في الشؤون الدولية(GLORIA)" في Interdisciplinary Center، في هرتزيليا، الذي يحاجج بالقول بأن لمراكز أبحاث الإسرائيلية تأثيراً سياسياً أكبر مما هو عليه الأمر في بلدان أخرى. ويفسر روبن ذلك بقوله،" الأمر لا يتعلق بذهاب الليكود (حزب اليمين / الوسط) أو العمال (حزب اليسار) لمركز أبحاث والقول: إنصحونا. فالأحزاب االسياسية لا تستشير مراكز الأبحاث، لكن مسؤولي الحكومة والعاملين المدنيين فيها قد يفعلون – على عكس النموذج البريطاني حيث لحزبي المحافظين والعمال مراكز أبحاثهما الخاصة بهما.

ما الذي يعيق مراكز الأبحاث الإسرائيلية؟

يقع قسم كبير من سبب تأثير قطاع مراكز الأبحاث الإسرائيلية الضعيف على بنية إسرائيل السياسية. وكمجالس البرلمانات في عدد من الدول الأوروبية، فإن ما يوفره الكنيست الإسرائيلي من توجيهات الحصول على نصيحة سياسية خارجية هي أقل من تلك التي يقدمها الكونغرس الأميركي أو القسم التنفيذي. ويفسر الأمر جيمس ماك غان، وهو زميل كبيرفي "معهد أبحاث السياسة الخارجية" ومدير مراكز أبحاثها و"برنامج المجتمعات المدنية" قائلاً، " في النموذج البرلماني، فإن القسمين التشريعي والتنفيذي منصهران. ففي النموذج الأميركي، بإمكانك العمل من خلال القسم التشريعي أو القسم التنفيذي (مع نصيحة سياسية)؛ ليس عليك الذهاب الى مصدر واحد." بالإضافة الى ذلك، تنتهي الفدرلة الأميركية بأحزاب سياسية ضعيفة. "فالنظام اللامركزي السهل الإختراق، مع نظام فصل السلطات بين مستويات الفيدرالية، الدولة، والمحلية...يوفر، مع ذلك، نقطة دخول أخرى للتأثير على سياسة فيدرالية،" يقول ماك غان. وبشكل

معاكس، تحدث الأنظمة البرلمانية إنضباطاً حزبياً أكبر،مثنية المشرعين عن التطلع الى الخارج لأجل الحصول على إقتراحات سياسية أو إتخاذ مواقف معاكسة لقيادة حزبهم.

بالإضافة الى ذلك، لا يشجع النظام الإنتخابي النسبي لإسرائيل على إنتخاب مسؤولين مهتمين بأفكار سياسة جديدة ومستقلة. فالتمثيل النسبي يسمح لأحزاب سياسية ذات إهتمام خاص، كحزب شاس وحزب Pensioners of Israel ، بالهيمنة على أحزاب ذات الإتجاه السائد في التفكير والعمل بالإنضمام الى أي إئتلاف يدعم مشاريع أثيرة لديها. وتميل ظاهرة من هذا النوع الى ردع مفكرين أذكياء ومبدعين عن الجري وراء الحصول على مركز، ولا تشجع على خلق سياسة لحل المشاكل السائدة، كما تقود الى إئتلافات حزبية لا عضوية غير مهتمة بمعالجة أهم القضايا. في هذه البيئة، حيث الحياة السياسية تهيمن عليها أحزاب قوية تدفع قدماً بمصالح ضيقة، فإن حرية دخول مراكز الأبحاث وخبراء السياسة الخارجيين تعتبر ضئيلة.

تستفيد مراكز الأبحاث الأميركية أيضاً من شعورعدم الثقة التقليدي للأميركيين بالحكومة. وكما شرح الأمر ماك غان، "إن ما هو مزروع عميقاً بالثقافة الأميركية هي الفلسفة القائلة بأن الحكومة التي تحكم أفضل هي التي تحكم أقل." إن عدم ثقة كهذه بموظف الحكومة البيروقراطي يمكن أن يقود الى إعتماد أكبر على خبراء خارجيين". من جهة أخرى، من غير المرجح كثيراً أن يتطلع المواطنون الإسرائيليون الى حلول سياسية غيرحكومية. إذ " لديهم فكرة تقليدية ساخرة عن الحياة السياسية بصفتها لعبة مقفلة،" يقول منسق مشاريع مركز أبحاث إسرائيلي، الذي فضل عدم تحديد هويته. أما النتيجة، بحسب ما يشرح بالينت، فهي أن القرارات الإستراتيجية الكبرى في إسرائيل تُصنع من دون وجود مستوى من النقاش العام الذي قد يتوقعه الأميركيون. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك من نقاش كبير حول إستحقاقات الإنسحاب من غزة. إذ بدا الأمر يشبه عملاً لشارون أكثر من غيره – بعدها حدث الجدل العام مترافقاً مع جو من العبثية.

إن التمويل يحد أيضاً من تأثير المعاهد الإسرائيلية بالمقارنة مع نظيراتها الأميركية. ويشرح فيصل عزايزة، رئيس " المركز العربي – اليهودي" في جامعة حيفا، الأمر قائلاً،" طبعاً سأكون سعيداً لو كان معي المال لتأسيس فريق مركز أبحاث في مجال التعليم، الصحة، والضمان الإجتماعي والذي يضع بياناته على طاولة صناع السياسة الحكوميين. لكني لست في هذا الوارد بعد".
أما غابرييل موتزكين، مدير "معهد فان لير – القدس" وعمره (المعهد) 50 عاماً، أقدم مراكز الأبحاث الإسرائيلية عمراً، فيقول، " لدينا إحدى أكبر الهبات، ميزانية تبلغ حوالي 6.5 مليون دولار سنوياً، والذي يعتبر مبلغاً كبيراً من المال في إسرائيل." في كل الأحوال، إنه مبلغ ضئيل جداً مقارنة مع الميزانيات السنوية لنظيراتها الأميركية، كشركة " راند" (250 مليون دولار) أو "معهد بروكينغز" (61 مليون دولار) .

لا تقدم إسرائيل سوى مصادر داخلية قليلة من الأموال. وعلى خلاف الحكومة الأميركية والشركات الأميركية الكبرى، لا الحكومة الإسرائيلية ولا رجال الأعمال الإسرائيليون يتعاقدون مع مراكز أبحاث لتنفيذ بحث معين، ولا هم يوفرون منحاً لإنجاز مشاريع ديبلوماسية عامة يُعتبر القسم المدني و الخارجي عاجزين أو غير مستعدين للقيام بها. كما أنه ليس هناك من مؤسسات إسرائيلية كبرى متساوية من حيث المصادر بـ "مؤسسة سميث – ريشاردسون" أو "مؤسسة فورد". أخيراً، إن النظام الضريبي الإسرائيلي لا يقدم حوافز للعطاء لمؤسسات الأبحاث التي لا تبغي الربح. ويشير ماك غان ملاحظاً، " في المؤسسات

الأميركية التي لا تبغي الربح – مهما كان المدخول الذي يأتيها، لا يتم فرض ضريبة عليها. " هذا الأمر، مترافقاً مع الفرملة الضريبية المتوفرة للمانحين لكل أنواع المؤسسات التي لا تبغي الربح، تشجع الأميركيين على العطاء. وهناك حكومات أخرى لا تقدم حوافز للعطاء أيضاً. فالحكومة الروسية، على سبيل المثال، تفرض الضرائب على المانحين بما يتعلق بهداياهم لمعاهد أبحاث مستقلة، ومن ثم تفرض الضرائب على الجهة المتلقية عند تسلمها المال. أما الحكومة الإسرائيلية فلا تتخوف من الأبحاث المستقلة، لكن النظام الضريبي لا يشجعها. ويضع بالينت الأمر بإختصار كالتالي : " ليس هناك من تمويل دولة في إسرائيل؛ إنه تمويل خاص كله. كما أن ليس لدى الإسرائيليين عادة التبرع لمعاهد كهذه، بالطريقة التي يقوم بها الأميركيون." إضافة لذلك، فإن الإفتقار الملحوظ لتأثير مراكز الأبحاث الإسرائيلية على السياسة يشكل عاملاً إضافياً لعدم تشجع الإسرائيليين الإضافي على القيام بالتبرعات. لذا، فإن المانحين الأميركيين يصبحون مهمين جداً بالنسبة لمراكز الأبحاث الإسرائيلية. إذ أن روجر هيرتوغ، وهو داعم رئيس وهام لـ " معهد مانهاتن" و عضو مجلس الإدارة (إدارة الأموال والسياسة) لـ " معهد المشروع الأميركي"، هو داعم رئيس لـ " معهد شاليم". أما الملياردير شيلدون أديلسون فهو مانح رئيس لـ "معهد شاليم"، إذ منح المركز في العام الماضي 4.5 مليون دولار لتمويل معهده للدراسات الإستراتيجية.

بسبب إفتقارها للتمويل، غالباً ما تختار مراكز الأبحاث الإنتساب لجامعة ما على حساب الإستقلال. هذا الأمر بدوره يقود معاهد الأبحاث إما الى الإعتماد على قريحة الجامعة أو القيام بتفصيل عملها ونتائجها على قياس جمهور أكاديمي بدلاً من سياسي. وبما يتصل بمراكز الأبحاث، فإن هذا التركيز الأكاديمي الأكبر واضح في تشديد مراكز الأبحاث الإسرائيلية على نشر الكتب. إذ يتم إصدار حوالي 800 كتاب سنوياً من قبل مراكز أبحاث الشرق الأوسط، مقارنة بحوالي 540 كتاب يتم إصدارها في مراكز أبحاث أميركا الشمالية. ليس هناك من خطأ بخصوص هذه الكتب، إلا أن صناع السياسة لا يقرأونها،" يقول ماك غان. " فلم تنتجونها؟ هناك تفسير واحد رئيس لذلك فقط: هناك توجه أكاديمي." ويعترف موتزكين بالتركيز الأكاديمي لمعهد فان – لير: " نحن لسنا مهتمين فقط بأوراق السياسة. إنا مهتمون بالرابط، أي نقطة التفاعل بين النظرية والممارسة: كيف يمكن للنظرية أن تفقد قوتها عملياً وكيف يمكن للممارسة أن تفقد قوتها نظرياً."

حتى مراكز الأبحاث الإسرائيلية الممولة بشكل خاص تعد وتنظم عملها بإتجاه الأكاديمية. ويقول موتزكين بأن ذلك يعود الى أن معظم التمويل المقدم لمراكز الأبحاث هي تمويلات قصيرة الأجل، فالباحثون الإسرائيليون لا يستطيعون التحلل بالكامل من الجامعات لأنهم قد يحتاجون الى الإستقرار الذي توفره المعاهد. هذا يقود الخبراء لأن يقلقوا من مسألة إرضاء إدارة الجامعة أكثر من إرضاء السياسيين.

كما تقود طبيعة التمويل المؤقتة وكذلك خطورة الأزمة المباشرة مراكز الأبحاث الإسرائيلية للتركيز، أيضاً، على مشاريع قصيرة الأجل أو مشاريع معينة. إن عملاً قصير الأجل كهذا، يحاجج ماك غان قائلاً، " قد يجعل القدرة على النظر الى المسائل بأسلوب interdisciplinary (ممثل أوحاصل بين هيئتين أكاديميتين إنضباطتين أو أكثر وتعتبران متميزتين عن بعضهما) أو بأسلوب طويل الأجل أمراً مستحيلاً. لذا فإن المعاهد مبنية من حيث الهيكلية على التجاوب مع هواجس آنية دون إنسياقها كثيراً بهواجس طويلة الأمد. لكن في كلا الحالين يجب أن تكون فعالة." لذا، على سبيل المثال، فإن مركز أبحاث إسرائيلي يقوم بتحليل سياسات تعليمية قد يكون مضغوطاً لجهة جمع المعلومات خلال فترة أكثر إختصاراً للوقت، من بضعة مصادر، ويقيِّمها مستخدماً تقنيات أقل إجمالية من مركز أميركي مساو له. فمراكز الأبحاث

الأميركية، بالمقابل، تزدهر وتنمو بقوة على ترف كونها قادرة على التخلص من الجدالات اليومية لتقوم بدرس إستراتيجية طويلة الأجل بطريقة لا يتمكن منها مسؤولو الحكومة غالباً.
إن التوجه الأكاديمي لمراكز الأبحاث الإسرائيلية تحد من تأثيرها على صناع السياسة بطريقة أخرى. فعندما يتلقى باحثو مركز الأبحاث معاشاتهم الجامعية، فإن ذلك يحد من المدى الذي يمكنهم فيه من إتخاذ مواقف حزبية أو مستمرة سياسياً. "فلأنهم على صلة بالجامعات،" يقول زيسر، " فإنهم لا يملكون أجندة واضحة." وبمعنى آخر، فإن الإنتساب لجامعة يقلص العمل المعتبر مثيراً للجدل أو حزبياً، وهذا بدوره، يجعل النتائج المتأتية من مراكز أبحاث أكاديمية أقل إفادة لصناع السياسة. نفس التوجه موجود بالتأكيد في عدد من مراكز ومعاهد الأبحاث الجامعية الأميركية، مع إستثناء ملحوظ لجامعة ستانفورد، ربما لأن "معهد هوفر" يحافظ على درجة أعلى من الإستقلال الذاتي.
إن مقتضى حال ووثاقة صلة مراكز الأبحاث المرتبطة بجامعات إسرائيلية يجعلها تعاني أيضاً من التحيز السياسي لهذه الجامعات. فعلى شاكلة نظيراتها الأميركية، تميل معظم الجامعات الإسرائيلية نحو يسار الطيف السياسي. " الأمر غير معلن،" يقول زيسر، " الأمر بسيط بحيث أنك لو جمعت أفراداً مع بعضهم، فإنهم يكونوا الى جانب اليسار." ففي الولايات المتحدة، نشأ عدد من مراكز الأبحاث وتطور للإنكباب على القضايا الساخنة من دون قيود المراجعة الندية الخانقة أو الإفتراضات المحددة والتصحيح السياسي، المسائل المنتشرة جداً في الجامعات.
ووفقاً لذلك، وفي الوقت الذي تنجرف فيه الجامعات لجهة اليسار، فإن معظم مراكز الأبحاث الأميركية البارزة وسطية أو تميل لليمين، وهي تتطرف، في أي من الحالين، نحو اليمين حيث يعمل معظم الإختصاصيين في مجالي الإنسانيات والعلوم الإجتماعية. أما في إسرائيل، فهناك توجه مواز بالنسبة لمراكز الأبحاث المستقلة ليوازن التوجهات اليسارية للمراكز الأكاديمية برغم أن عدداً من مراكز الأبحاث غير المبنية على أساس الجامعة في الدولة اليهودية تعتبر حديثة العهد، ولذا فهي لم تطور صيتها الذي يخولها ويمكنها من تعزيز التأثير.

هذا الأمر، بالطبع، يطرح سؤال التمويل، بما أن الإيديولوجية تؤثر على المانحين. فالمانحين الأجانب، اليهود الأميركيين بشكل رئيس ولكن أيضاً أستراليين وآخرين، يميلون لأن يكونوا أكثر إهتماماً بالأمن منه بالقضايا الإجتماعية. ويضيئ زيسر على مثال " معهد شاليم، المؤسَّس والمدعوم من قبل رون لودر، الذي لديه أجندة محافظة". هذا التركيز على التمويل يفاقم من صدع متأصل وجوهري بين مصالح اليمين ومصالح اليسار في المجتمع الإسرائيلي. ويفسر موتزكين ذلك بقوله،" الجناح اليميني رائع عندما يتعلق الأمر بالأمن، بالإستراتيجية. لكن هل تتساءل ماذا تفعل بالمشاكل الإجتماعية أو الإقتصادية؟ لا تفكر بهم مطلقاً. فاليسار يعلم كل شيئ عن الفقر، الطبقات الإجتماعية الأدنى. إسألهم عن السياسة وسيقولون، " ألم تقرأ فوكالت؟"
أخيراً، إن مراكز الأبحاث الإسرائيلية – ككثير من نظيراتها الأوروبيين – أقل تأثيراً من المعاهد الأميركية لأنها ليست قنوات مباشرة لإستقاء المعلومات بالنسبة للمسؤولين الحكوميين. إذ أن عدداً من مراكز الأبحاث الأميركية تعمل كأماكن مهيمنة لأناس لديهم طموحات للدخول الى الحكومة أوهم ينتظرون العودة، وهو أمر نادر جداً في إسرائيل، حيث قلة من التعيينات السياسية تتم. ويشير " نير بومز"، المقيم في إسرائيل ونائب رئيس " مركز الحرية في الشرق الأوسط"، في واشنطن، بقوله،" نحن (في إسرائيل) ليس لدينا هذا الكم الكبيرمن التعيينات السياسية لنبدأ معها." كما أن التحول المفاجئ مع إدارات جديدة هو أقل بكثير. وعارض باري روبن الموظفين في مراكز الأبحاث الأميركية حيث " لدى وزارة الخارجية الأميركية لإدارة جديدة ما 120 تعييناً، على الأقل، لتوظيفات رفيعة عليها إتخاذها" مع معاهد إسرائيلية،

مجهزة، الى حد كبير، بفريق عمل " أمامه خدمة طويلة" والذي "لا ينتظر الدخول الى الحكومة". هناك إستثناءات، كما يلاحظ موتزكين، " شاليم لديها الجنرال يعالون: لقد أنهى دورة، ذهب الى مركز أبحاث مترقباً الإنتخابات المقبلة – هذا إذا ربح اليمين." إن توجهاً كهذا يعمل بكلا الطريقتين. إذ أن عدداً من مراكز الأبحاث الأميركية مؤثرة للغاية – على الأقل بالمقارنة مع مراكز الجامعة – لأن سيل الأساتذة الثابت ذوي الخبرة السياسية يجعل النقاش حاداً ويصفيه من الشوائب. فصناع السياسة الأميركيين لا يميلون الى أخذ أساتذة الجامعة بجدية – حتى أولئك الذين يصبحون معلقين مألوفين ممثلين لإتجاه التفكير السائد – لأن إفتقارهم للواقعية السياسية وفهم الكيفية التي تتم بها صياغة القرارات يُضعف فعالية فائدة عملهم.

إذا ما وقعت شجرة في غابة...

على المستوى الأعمق، إن سبب كون مراكز الأبحاث الإسرائيلية أقل قدرة من المعاهد الأميركية على جذب السياسيين والتأثير عليهم يعكس مفاهيم ثقافية أوسع حول الكيفية التي يتفاعل بها الناس وكيفية إدارة الأعمال. فعلى سبيل المثال، إن الباحثين الإسرائيليين، وهذا قابل للنقاش، ليسوا بحاجة للعمل من خلال مراكز أبحاث لإقحام أفكار في الجدل العام لأن من السهل الوصول الى السياسيين الإسرائيليين أكثر بكثير من الأميركيين. إن إسرائيل بالكاد تكون بحجم نيو جرسي. فالحكومة صغيرة بشكل متقارب بالعلاقة، والناس يميلون لأن يعرفوا بعضهم من خلال شبكة من العلاقات الشخصية مع قلة من مستويات فرق عمل بين المستشارين الخارجيين وكبار المسؤولين. " يمكنك الوصول الى أعلى مستوى، الأمر الذي قد يكون مستحيلاً في الولايات المتحدة، فالناس يحبون فقط التظاهر بأنهم يحصلون على مستوى عال من الإهتمام،" يقول مدير لمركز أبحاث إسرائيلي يفضل عدم الكشف عن هويته.
أما أحد باحثي "مركز شاليم" السابقين فيلاحظ التالي، " لأن إسرائيل بلد صغير، فإنها تميل لأن تكون ذات مؤسسات عمليات الرجل الواحد أكثر منها كمعهد AEI أو " معهد هادسون"، اللذان هما أكبر بكثير من الناس الذين يقومون بقيادتهما. فهي تخدم المؤسسة بدلاً من الطريقة المتبعة من حولنا. فمعهد شاليم موجود لأجل " يورام هازوني" (مؤسس المركز وعمدته) – لا يمكن تخيله من دونه. لا يمكنك قول الشيئ نفسه عن المعاهد الأميركية: فشاليم ليس كمعهد AEI ورئيسه كريس ديموث الذي يمتلك جانباً كاريزمياً مدهشاً."
إن ثقافة التبسُّط الإسرائيلية هي سبب آخر الذي يجعل مسؤولي الحكومة يسعون للحصول على النصيحة من المعارف الشخصيين بدلاً من المعاهد. هذا التبسط ليس بسبب حجم إسرائيل فقط وإنما يعود الى جذورها الفتية، الإشتراكية والمثالية، والى خدمتها العسكرية الشاملة. أما المثال القديم لهذه الحالة من التبسط فكان "مطبخ مجلس الوزراء" الشهير لرئيسة الوزراء غولدا مائير، الذي صنع قرارات كبرى في مطبخ مائير حول القهوة والسجائر، بحسب ما يقول دوف واكسمان، بروفسور مساعد في العلوم السياسية في " كلية باروخ" وزميل زائر سابقاً في كل من " مركز دايان" و ومركزBESA. أما بالنسبة للفرد الأميركي، فإن فكرة إمكان كبار المسؤولين مخاطبة الحضور بمناسبات الدولة الرسمية من دون جاكيت وربطة عنق فهذا أمرلا يُسمع به، لكن هذا لا يزال ممثلاً لحس الجمال إسرائيل الأكثر عفوية.

إن الإعتماد على العلاقات الشخصية لتبادل المعلومات السياسية والنصيحة يعززه الخدمة الشاملة في قوات الدفاع الإسرائيلية، التي تخلق شبكة علاقات شخصية ومهنية. لقد كان عدد من الباحثين الموظفين في

سياسة الأمن القومي في مراكز الأبحاث من أفراد الصف الرفيع في جيش الدفاع الإسرائيلي. مع ذلك، قد يشعر كبار المسؤولين الذين لن يقوموا بإستشارة الشخص المؤهل في مركز الأبحاث بالإرتياح بتعيين صديق وفي قديم في الجيش.

إن بروز الجيش في المجتمع الإسرائيلي يؤدي الى إنحراف أكبر وإبتعاد عن تأثير مراكز الأبحاث بسبب تقديمه مصدر معلومات آخر أكثر تاريخية. أما أحد الأسباب الذي أدى الى عدم كون مراكز الأبحاث مصدراً يذهب اليه صناع السياسة فهو أن الجيش لديه مرافق أبحاث مماثلة، التي قد تفتقر الى إستقلالية مراكز الأبحاث لكنها مطلعة على معلومات سرية. فجيش الدفاع، يقول بالينت، " قام ، تاريخياً، بعمل مراكز الأبحاث، لكن ليس بأسلوب عام. فالجيش لديه مدرسته الكاملة الخاصة المكرسة لإستراتيجيته، عقيدته، ولديه مفكريه الخاصين به." ويوافق موتزكين على ذلك بقوله:

" معظم الذين يقومون بالتفكير العسكري هم مهنيون في الجيش. إذ كان لدى أقسام الإستخبارات، دوماً، أشخاصاً من الداخل يأخذون بعضاً من دور مراكز الأبحاث. فالحكومة الإسرائيلية تريد حقاً معرفة مدى تقدم برنامج تطور إيران النووي: مركز الأبحاث لا يريد".

نموها وصيرورتها أكثر فاعلية

مع ذلك، هناك إشارات على أن التحولات في الثقافة السياسية الإسرائيلية تتسبب بتقدير أكبر لما يمكن أن توفره مراكز الأبحاث. فإسرائيل تلبي بالتأكيد الشرط المسبق الذي يصفه ماك غان على أنه " أزمة ثقة في مسؤولي الحكومة." فهناك إجماع متنامي على أن التغييرات الجوهرية في الحكومة ضرورية، عقب حرب إسرائيل – حزب الله في 2006. وبحسب ما يقول "بومز" فقد أدت فضائح الفساد أيضاً الى " إدراك إسرائيلي بأن الحكومة ليست مصدر سياسة – وبأن هناك حاجة الى تحدي أحياناً." كما يشير موتزين أيضاً الى واقع ثقافي:

" إن طبيعة القيادة السياسية تتغير كل الوقت. ففي المستقبل، سيكون هناك مجموعة أكثر ثقافة بكثير – وهي الآن كذلك. فجيل كامل قد خرج من الجيش بثقافة عامية واحدة فقط؛ أن الكينيست ممتلئ الآن بأشخاص ذوي مستوى عال من التعليم. والى الحد الذي يستمر فيه هذا الأمر، فإن الأشخاص الجدد سيكونوا مرتاحين مع مراكز الأبحاث أكثر بكثير من الأشخاص الذين نشأوا وكبروا مع البندورة في مستوطنة".

أما زيسر فيتحدث عن الإجماع العام المتنامي بقوله أن هناك " فراغ، وحاجة." فعلى سبيل المثال، لقد وافق عدد من مديري مراكز الأبحاث على أن أقوى الوظائف التي يمكن لمركز أبحاث يمكن أن يقدمها وأكثرها قدرة على التأثير هي أن يكون بمثابة مكان " آمن" للأفرقاء المتخاصمين للإجتماع ومناقشة السياسة خارج الموقع الحكومي الرسمي. خذ علاقة إسرائيل المتأزمة مع جيرانها العرب: لقد شهدت العقود الماضية عمليات هدنة، معاهدات، ومناقشات سلام هشة وقليلة الأهمية مع ديبلوماسية تم القيام بها بضغط من عواطف المواطنين الشديدة وأمام أعين العالم. كما تقدم مراكز الأبحاث مكاناً لا رسمي وأكثر خصوصية للباحثين المستقلين، السياسيين، وآخرين للإجتماع ودرس الحلول البديلة لمشاكل مزمنة. ويعلق

موتزكين بقوله،" إن إسرائيل مشتتة بالأفكار التي لم تنفَّذ أبداً بسبب الطريق السياسي المسدود بين اليمين واليسار." أما القضايا المشلة تحديداً ، بحسب ما يقول موتزكين، "فهي قضايا الدين التي لا يريد أحد التطرق إليها. هذا هو سبب عدم وجود دستور، لأن لا أحد يريد تصور العلاقة بين الدين والدولة." فلو كان لمراكز الأبحاث مصدر تمويل مستقلاً عن الجامعات، لكانت مكنت القيام بنقاش سياسي أكثر إنفتاحاً وحياة حول بعض من جملة من المعارك المسدودة الأفق داخل إسرائيل حول السياسة المحلية والخارجية.

في هذه الأثناء، فإن مكانة إسرائيل كبلد صاحب صناعة تقنية عالية تتسبب بتآكل البساطة التي تتصف بها الثقافة الإسرائيلية. فإسرائيل تتبنى المفاهيم الغربية والأميركية. وهذا واضح للعيان في ثقافة الأعمال حيث الدقة والتأهب والشكليات على النموذج الغربي مؤكد عليها الآن. فمراكز الأبحاث الإسرائيلية تتبنى الآن جمالية المكانة والإعتبار التي تميز نظيراتها الأميركية بسِمات من نوع المؤتمرات المبهرجة.
أما في هذه اللحظة، وهذا قابل للجدل، فإن الحدث الأكثر تأثيراً لمراكز الأبحاث في
إسرائيل هو "مؤتمر هرتزيليا"، الذي يستضيفه سنوياً مركز Interdisciplinary Center وبرعاية "معهد السياسة والإستراتيجية في مدرسة لودر للحكومة، الديبلوماسية والإستراتيجية". ويشير بالينت قائلاً، " إن لمؤتمر هرتزيليا تأثير كبير بالفعل: إنه يشد إليه المسؤولين السياسيين والزوار. إذ كان في المؤتمر هذا العام "ميت رومني"، كما كان الجميع بدءاً من ناتان شارانسكي وصولاً الى عوزي آيالون. وهذا الأمر له تأثير بما يتعلق بتشكيل الدراسات الإستراتيجية. فالناس يتقاتلون حول المناصب الوظيفية الشاغرة في هرتزيليا." ويوافق بومز على ذلك بقوله: " لقد وضعهم هرتزيليا، من نواح عديدة، على الخارطة. فهم يعملون عاماً كاملاً لأجل مؤتمر واحد. وليست مصادفة أن يكون شارون قد ألقى خطابه في النهاية حول الإنفصال الأحادي (عن غزة) في المؤتمر." لقد بدأ المؤتمر في العام 2000 إلا أن بروزه قد تزايد.

الإستنتاج

ليس هناك من ضمانة من أن تأثير مراكز الأبحاث الإسرائيلية سيستمر بالتوسع. فبعد كل شيئ، بحسب ما يشير ماك غان، بدت هونغ كونغ على شفير إنتاج عدد من مراكز الأبحاث الهامة على مدى عقد من الزمن من دون ظهورها الفعلي. لكن موتزكين يتحدث بلسان عدد من المراقبن عندما يستنتج قائلاً: " نعم أنا أعتقد أنه سيكون هناك تغييرات جوهرية: نحن في عشية ذلك."

ستستمر إسرائيل، على الأرجح، بمواجهة ما هو أكثر من حصتها من الأزمات والتوترات. إلا أن القيام بسياسات مطورة جرى البحث بشأنها بشكل أفضل، سياسات مطلع عليها من قبل قطاعات أكثر تنوعاً من المجتمع، سيحسن من عملية صنع القرار للبلاد.